

Distr.
GENERAL

DP/1995/17
14 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥
٧-٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

البرامج القطرية والقضايا ذات الصلة

تقارير عن استعراضات منتصف المدة: نظرة عامة

تقرير مدير البرنامج

أولا - الغرض

١ - يوفر هذا التقرير، وهو التقرير الثالث في سلسلة تستجيب لمقرر مجلس الإدارة ٢٨/٩٢ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٢، نظرة عامة على استعراضات منتصف المدة التي أجريت في عام ١٩٩٤ لـ ١٦ برنامجا قطريا. وهو يغطي القضايا الموضوعية والإدارية الرئيسية المنبثقة عن الاستعراضات، مع الإشارة بصفة خاصة إلى التنفيذ الوطني، وبناء القدرات الوطنية، والترتيبات المتعلقة بتكاليف الدعم، والنهج البرنامجي.

٢ - ويتضمن المرفق الأول موجزا للالتزامات المالية لأرقام التخطيط الإرشادية في حين يعرض المرفق الثاني الجدول الزمني لاستعراضات منتصف المدة لعام ١٩٩٥.

٣ - وتتضمن الإضافات ١ - ٥ لهذه الوثيقة تقارير استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية للبلدان التالية: بنغلاديش (DP/1995/17/Add.1)؛ وتشاد (DP/1995/17/Add.2)؛ وغواتيمالا (DP/1995/17/Add.3)؛ وملاوي (DP/1995/17/Add.4)؛ وتونس (DP/1995/17/Add.5).

ثانيا - عملية استعراض منتصف المدة لعام ١٩٩٤

٤ - بدأت عملية استعراض منتصف المدة لعام ١٩٩٤ بتوزيع مبادئ توجيهية مستكملة عن العملية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وخلال السنة، وفر مقر البرنامج الإنمائي دعما إضافيا من خلال مرفق موارد البرنامج الخاصة لاستعراضات منتصف المدة لخمس عشرة برنامجا قطريا وبرنامجين مشتركين بين الأقطار. وقد استخدمت الموارد الإضافية لدعم عمل الخبراء الاستشاريين الوطنيين والدوليين المتعلق بإعداد ورقات استعراض قطاعي وموضوعي للنظر فيها خلال عملية الاستعراض.

010395 250295 230295 95-04212



٥ - وقد توقع مدير البرنامج في تقريره DP/1994/6، أنه سيتم الاضطلاع في عام ١٩٩٤ بنحو ٦٠ استعراضا للبرامج القطرية والمشاركة بين الاقطار سواء الالزامية (أي للبرامج التي تزيد قيمتها على ١٠ ملايين دولار) أو غير الالزامية. إلا أنه لم يتسن إنجاز ذلك لعدة أسباب منها:

(أ) بطء البدء والسرعة في اعداد البرامج والمشاريع الجديدة المتصلة بالأخذ بمنهجية النهج البرنامجي؛

(ب) الانشغال المسبق على الصعيد القطري بعمليات أخرى ترعاها الأمم المتحدة مثل اجتماعات الموائد المستديرة، واجتماعات الأفرقة الاستشارية، واعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية؛

(ج) وجود ظروف في بلدان البرامج كانت غير مواتية للاضطلاع باستعراضات منتصف المدة، مثل الانتخابات الوطنية والصراعات الأهلية؛

(د) حدوث تغييرات في ادارة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الانمائي مرتبطة بإعادة انتداب الموظفين بصفة دورية.

٦ - وتمثل الاستعراضات التي أجريت في عام ١٩٩٤ وعددها ستة عشر استعراضا قيمة اجمالية قدرها ٣٤٥,٢ مليون دولار أو نحو ١٠ في المائة من استحقاقات أرقام التخطيط الارشادية المتاحة حاليا للدورة الخامسة (أي الموارد المرحلة من الدورة الرابعة بالاضافة الى موارد أرقام التخطيط الارشادية للدورة الخامسة محسوبة بنسبة ٧٠ في المائة).

٧ - وقد أحاط مدير البرنامج علما بالمسائل المثارة أعلاه وسيتخذ التدابير اللازمة لتعزيز إدارة ما تبقى من استعراضات منتصف المدة.

ثالثا - ملاحظات عامة

٨ - تؤكد استعراضات منتصف المدة التي أجريت في عام ١٩٩٤ الملاحظات التي ذكرت سابقا (DP/1994/6) التي مفادها أن بلدان البرامج وادارة البرنامج الانمائي تنظر الى عملية استعراض منتصف المدة باعتبارها فرصة مفيدة لتقييم مدى استمرار ملائمة البرامج ومدى احتمال تحقيق النتائج المرجوة، والتغلب على العقبات التنفيذية إن وجدت، وإرساء الأساس لممارسة البرمجة المقبلة.

٩ - وتظهر الأهمية التي تعلق على العملية من مستوى وتنوع المشاركين في اجتماعات استعراض منتصف المدة. وبصفة عامة، فإنه في حين أن الوزارات المنسقة بالحكومة هي التي استضافت الاجتماعات، فإنه كانت هناك مشاركة على مستوى رفيع في الاجتماعات من جانب الوزارات التقنية وبعثات الجهات

..../..

95-04212

المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المقيمة. وقد دعم مقر البرنامج الإنمائي العملية من خلال مرفق موارد البرنامج الخاصة وعن طريق توفير التوجيه للمكاتب القطرية بشأن الورقات والاجتماعات المتعلقة بالقضايا المشتركة عن طريق مكتب لجان تقييم المشاريع ولجنة استعراض البرامج. وكان بإمكان الموظفين الأقدم من مقر البرنامج الإنمائي أن يشاركوا في نصف اجتماعات الاستعراض التي عقدت في عام ١٩٩٤.

١٠ - وفي عدد من الحالات أجري استعراض منتصف المدة كجزء من ممارسة أكبر. ففي جمهورية افريقيا الوسطى، أصبح الاستعراض، بناء على طلب الحكومة، جزءاً من استعراض عام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلد، في حين أجري الاستعراض في تونس بالتزامن مع استعراض البرنامج الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي بوتسوانا أجري استعراض منتصف المدة في نفس الوقت الذي تجري فيه الحكومة استعراضها للخطة الإنمائية الوطنية السابعة. وفي المقابل، أجل بالفعل الاستعراض في فييت نام في ضوء ممارسة الفريق الاستشاري. والمشاركة الواسعة في الاستعراضات والممارسة الناشئة التي تميل إلى إجراء استعراضات مشتركة، رغم كونها ما زالت محدودة ومخصصة، توفر بالفعل فرصاً ممتازة لتشجيع زيادة التنسيق والتركيز في برامج وأنشطة التعاون الخارجي.

١١ - وقد أظهرت الاستعراضات أن البرامج القطرية، بصفة عامة، ما زالت مهمة للأولويات الوطنية، وأنه لا يلزم أن تجرى على أي منها تغييرات ذات شأن تبرر إعادة تقديمها إلى المجلس التنفيذي. ويبدو أن هذا يؤكد حقيقة أن البرامج القطرية، بصفة عامة، تعد بعد تفكير متعمق وأنها تعالج بالفعل الأولويات الإنمائية الوطنية الرئيسية المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل. وبالرغم من أن تشاد واجهت تحديات اجتماعية - اقتصادية رئيسية منذ الموافقة على برنامجها القطري الخامس في عام ١٩٩٢، فقد أكد من جديد استعراض منتصف المدة أن البرنامج القطري ما زال مهماً إلى حد بعيد ولا يحتاج، على أكثر تقدير، إلا إلى إجراء بعض التعديلات في التركيز. ومع حلول الديمقراطية في البلد، يركز البرنامج القطري حالياً على الإدارة بوصفها اعتباراً فائق الأهمية داخل مجالات التركيز الأصلية الثلاثة، وهي التنمية البشرية، وتنمية القطاعين الريفي والثانوي، ودعم إدارة التنمية.

١٢ - وبصرف النظر عن الملاحظة السالفة الذكر، توجد أيضاً شواهد تدل على أن البرامج القطرية يمكن أن تكون قابلة للتكيف لتتلاءم مع الظروف المتغيرة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، شهدت جمهورية افريقيا الوسطى صراعاً أهلياً، وانتخاب حكومة جديدة، وتخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي بنسبة ٥٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كما شهدت مع بلدان أخرى خفض أرقام التخطيط الإرشادية ومخصصات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ونتيجة لهذه التطورات، وفي ضوء استعراض منتصف المدة والاستعراض العام للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٩٤، تم تعديل البرنامج القطري الخامس لتركيز تعاون البرنامج الإنمائي على مجالين للتركيز (بدلاً من المجالات الأصلية الثلاثة)، هما التنمية الاجتماعية وتعزيز القدرات الوطنية في الإدارة الاقتصادية.

١٣ - وتشير أيضا الاستعراضات التي أجريت إلى أن معظم البرامج ما زالت، إلى حد كبير، موجهة نحو المشاريع، بالرغم من إحراز تقدم كبير في إعداد برامج أكثر تركيزا بعدد أقل من مجالات التركيز والمشاريع منذ الدورة الرابعة. وما زال يجري استخدام الاستعراضات كمناسبات لزيادة تخفيض انتشار الأنشطة عن طرق إسقاط المشاريع، وتوحيد المشاريع الصغيرة، وإعادة تجميع المشاريع حول مواضيع وقطاعات بفية تعزيز أثر البرامج. وفي خبرة بنغلاديش، التي كان بها عدد يصل إلى ١٠٠ مشروع وقت الاستعراض، اعتمد الاجتماع معايير توجيهية لتركيز مشاريع البرنامج الإنمائي، وتصفية المقترحات الجديدة، وإنهاء عدد من المشاريع الموافقة عليها ولكن غير النشطة في هذا البرنامج.

١٤ - ومن الواضح من الاستعراضات أنه قد بذلت خلال السنوات القليلة الماضية جهود كبيرة من أجل تحسين تنسيق المعونة على الصعيد القطري، ولا سيما عن طريق عمليات مثل استعراضات منتصف المدة، واجتماعات المواعيد المستديرة، وغيرها. ومع ذلك، لا توجد أدلة كثيرة تشير إلى أن الجهود التي بذلت تجاوزت تبادل المعلومات، على سبيل المثال، في مبادرات البرمجة المشتركة فيما بين مختلف الكيانات. وبالرغم من أنه بذلت محاولات في جمهورية افريقيا الوسطى (وفي الهند في عام ١٩٩٣) وبلدان أخرى لإجراء استعراضات برنامجية مشتركة، ما زالت الوكالات المختلفة تحتفظ ببرامج منفصلة. وما زالت العقبات الرئيسية التي تعرقل تنسيق المعونة بصورة فعالة هي متطلبات البرمجة والإبلاغ والمتطلبات الإجرائية المستقلة، والتي كثيرا ما تكون متباينة، فيما بين الوكالات والصناديق والبرامج، ويجري بذل محاولات من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لتنسيق مختلف الإجراءات من أجل تحسين تنسيق وفعالية التعاون الخارجي.

١٥ - أيضا، فإنه بالرغم من أن استعراض منتصف المدة يقبل بوصفه أداة أساسية من أدوات الإدارة، فقد أعرب عن القلق إزاء عبء العمل الذي ولده وغياب روابط محددة بالعمليات الأخرى التي ترعاها الأمم المتحدة مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية، والأفرقة الاستشارية، والمواضع المستديرة، وتقييمات وبرامج التعاون التقنية الوطنية، وغيرها. ومن شأن ترشيد هذه العمليات أن يخفض إلى حد كبير الازدواجية المتأصلة وعبء العمل؛ وهذه المسألة قيد النظر النشط حاليا داخل البرنامج الإنمائي وبين الوكالات من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في إطار قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

١٦ - إلا أنه بصفة عامة تشير الدلالات المستمدة من الاستعراضات الموضوعية والقطاعية والتقارير الأخرى المعدة خلال عملية استعراض منتصف المدة إلى أن البرامج القطرية قد أحرزت قدرا طيبا من التقدم في الاتجاه العام لتحقيق أهدافها.

رابعاً - القضايا البرنامجية

الف - التنفيذ الوطني

١٧ - من حيث المبدأ، مازالت منهجية التنفيذ الوطني مقبولة على نطاق واسع بوصفها منهجية أساسية لتطوير القدرات الوطنية على امتلاك عملية التنمية وإدارتها وإدامتها. كما ينوه بها لما توفره من امكانات لإنشاء علاقات تعاونية طويلة الأجل بين المؤسسات المحلية والمؤسسات التقنية الخارجية من خلال ترتيبات التعاون والتنفيذ. ومع ذلك، فقد كان التقدم المحرز في اعتماد التنفيذ الوطني في البرامج التي جرى استعراضها متواضعا وغير متنسق. فالتنفيذ الوطني يفرض مطالب مؤسسية وإجرائية معينة على بلدان البرامج لضمان توفر المسؤولية الموضوعية والتقنية والمالية. ولهذه الأسباب، تميزت البلدان بالانتقائية في اعتمادها للمنهجية. ففي بنغلاديش، بالرغم من ارتفاع مستويات قدراتها الوطنية نسبيا، كان ٢١ في المائة من موارد أرقام التخطيط الإرشادية في إطار التنفيذ الوطني وقت الاستعراض (تمثل ٢٧ في المائة من المشاريع) وليس من المرجح أن تحقق الهدف الأصلي من البرنامج القطري ونسبته ٦٠ في المائة بنهاية البرنامج القطري الخامس. أما بوتسوانا التي أخذت بالتنفيذ الوطني في عام ١٩٨٩، فما زالت مستويات التنفيذ الوطني فيها منخفضة نسبيا (٢٢ في المائة من موارد أرقام التخطيط الإرشادية) بسبب القيود الشديدة التي تحد من القدرات الوطنية. وبالمقابل، ارتفع التنفيذ الوطني في ملاوي ارتفاعا هائلا الى ٨٠ في المائة بحلول وقت الاستعراض، مع وجود توقعات بأن يصل الى ١٠٠ في المائة بنهاية الدورة.

١٨ - وفي الممارسة العملية، يعامل التنفيذ الوطني بوصفه مرادفا للتنفيذ الحكومي ويدار بأسلوب مركزي للغاية، عادة من خلال وحدة أو مشروع لدعم التنفيذ الوطني ينشأ ويمول خصيصا لهذا الغرض، داخل الهياكل الحكومية وأحيانا خارجها. ويبدو أن وحدات الدعم واسعة الانتشار - وهي مسؤولة عن وضع مبادئ توجيهية محلية للتنفيذ الوطني، وتدريب الوزارات التنفيذية على إجراءات التنفيذ الوطني، وإعداد تقارير التنفيذ الوطني المطلوبة، وتيسير الترتيبات التعاقدية مع الوكالات المتعاونة والمنفذة، وعموما توفير دعم للوزارات التقنية التي تستضيف البرامج المنفذة على الصعيد الوطني.

١٩ - وهناك بعض القلق إزاء تعقد إجراءات ومتطلبات التنفيذ الوطني الجارية أدت الى إنشاء وحدات أو مشاريع لدعم التنفيذ الوطني والأثر السلبي الطويل الأجل لهذه الوحدات على بناء القدرات الوطنية وإدماج التعاون التقني في البرامج والمؤسسات الوطنية.

٢٠ - وقد استفادت معظم البرامج المنفذة على الصعيد الوطني بصورة منهجية من خدمات الوكالات المتخصصة ومكتب خدمات المشاريع فيما يتعلق بالمشتريات من السلع والخدمات الخارجية، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والزمالات. كما استفادت البرامج، بدرجات متفاوتة، من مرافق المرفق الثاني لخدمات الدعم التقني بهدف تعزيز المساهمة الموضوعية وضمان الحصول على دعم تقني من الوكالات المتخصصة

أثناء التنفيذ وإن كان هناك إدراك على نطاق واسع بأن الترتيبات الموضوعية لهذا المرفق غير كافية للحصول على دعم الوكالات بصورة مطردة.

باء - بناء القدرات

٢١ - تظهر بوضوح البرامج التي تم استعراضها إلى أن بناء القدرات الوطنية ما زال يشكل هدفا محوريا للبرامج التي تتلقى دعما من البرنامج الانمائي إلا أن معظم الدعم كان موجه نحو مؤسسات الحكومات المركزية ويميل إلى التركيز على رفع مستويات المهارات الفردية (من خلال مواصلة التدريب والتعليم)، بدلا من التركيز على مستويات المهارات المؤسسية. وعملية بناء القدرات الوطنية هي عملية طويلة الأجل ويصعب عموما التحقق منها بعد فترة سنتين. وفي خبرة ملاوي، أنشئ فريق برنامجي مشترك بين الحكومة والبرنامج الانمائي لكل من المجالات البرنامجية الأربعة في إطار البرنامج القطري الخامس لإعداد أطر البرامج. ولم تقم الأفرقة المشتركة بتعزيز ملكية الحكومة للبرنامج القطري الخامس فحسب، بل وفرت أيضا فرصة فريدة للتدريب أثناء العمل وبناء القدرات في مجال صياغة السياسات والبرامج.

٢٢ - وبصرف النظر عن الدعم المقدم لبناء القدرات على صعد الحكومات المركزية، سلمت بعض البرامج القطرية بأن أنشطة بناء القدرات يلزم أيضا أن تقترب أكثر من المستفيدين المستهدفين من أنشطة التعاون التقني، بوصف ذلك جزءا من محاولات تمكينهم. ويضطلع بهذه الجهود بمشاركة نشطة من جانب الحكومات المحلية والجهات المجتمعية. ويلاحظ جهد خاص في ملاوي في المجالات ذات الأثر المحلي وفي بنغلاديش في إطار برامج تخفيف حدة الفقر. ويقدم دعم محدود لبناء القدرات إلى المنظمات غير الحكومية والجماعات الخاصة من خلال مشاركتها في تنفيذ بعض العناصر البرنامجية.

٢٣ - وبصفة عامة، لوحظ أن العوامل الأساسية التي تحد من تطوير القدرات الوطنية المستدامة تشمل (أ) عدم وجود بيئة متيحة للإمكانيات في القطاع العام؛ (ب) الافتقار إلى الكتلة الحرجة من النظراء المدربين تدريباً ملائماً والمتحمسين للعمل؛ (ج) ارتفاع معدل الدوران؛ (د) عدم الوفاء بالالتزامات الميزانية والعينية الوطنية. كما لوحظ أيضا أن تطوير القدرات يتطلب إصلاح القوانين والمؤسسات الوطنية ذات الصلة والتزاما سياسيا من جانب الحكومات الوطنية للدخول في الاستثمارات الطويلة الأجل المطلوبة.

٢٤ - ومن المنتظر أن يكون العمل الذي اضطلع به البرنامج الانمائي مؤخرا بشأن تطوير القدرات مفيدا بصفة خاصة في مساعدة المكاتب القطرية والحكومات في تقييم احتياجات القدرات الوطنية بصورة منهجية ووضع استراتيجيات ملائمة لمعالجتها.

جيم - ترتيبات تكاليف الدعم

٢٥ - ما زالت الخبرة محدودة فيما يتعلق بترتيبات تكاليف الدعم الجديدة في البرامج القطرية قيد الاستعراض، كما هو الحال بصفة عامة (انظر تقرير فريق المقيمين الخارجيين المستقلين بشأن الترتيبات الخاصة بتكاليف دعم الوكالات (DP/1994/23/Add.1)). ومن بين الخصائص التي لاقت ترحيباً في استعراضات منتصف المدة المعروضة حالياً على المجلس التنفيذي هي زيادة شفافية النظام والتمييز بين خدمات الدعم التقني (المرفق الأول والمرفق الثاني لخدمات الدعم التقني) من ناحية وخدمات الدعم الإداري والتشغيلي من الناحية الأخرى. لذلك فقد بذلت جهود كبيرة لوضع ميزانية للبرامج الجديدة على الترتيبات الجديدة.

دال - النهج البرنامجي

٢٦ - كان التقدم المحرز في تطبيق النهج البرنامجي بطيئاً لسببين أساسيين. أولاً، يوجد في معظم البرامج القطرية للدورة الخامسة عدد كبير نسبياً من المشاريع القائمة بذاتها التي ورثت عن الدورة الرابعة. وفيما يتعلق بهذه البرامج، بذل جهد كبير نحو تخفيض عدد مجالات التركيز، وأيضاً داخل هذه المجالات، تخفيض الانتشار من خلال التجميع الموضوعي والقطاعي للمشاريع، وفي بعض الحالات، إنهاء أنشطة مشاريعية متفرقة.

٢٧ - وثانياً، فإنه بالرغم من أن الاتجاه كان يميل نحو تطبيق النهج البرنامجي على فرص جديدة للبرمجة، أعيق إحراز تقدم في هذا الجهد بسبب عدم التيقن فيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية للنهج البرنامجي. ويتطلب إعداد البرامج الوطنية، ووثيقة الدعم البرنامجي، وترتيبات تنفيذ الدعم البرنامجي، بذل جهود مستفيضة في مجال جمع المعلومات وإدارتها من جانب كل الحكومة والبرنامج الإنمائي، حيث أن الأولويات الوطنية لا تكون على الإطلاق منفصلة إلى مستوى ترتيبات التنفيذ. كما يلزم توجيه قدر كبير من الاهتمام للروابط المشتركة بين الوزارات حيث أن البرامج تكون بطبيعتها متعددة القطاعات، وتتطلب مشاركة عدد كبير من الكيانات الوطنية. وقد أشارت خبرة بنغلاديش إلى عدم وجود فهم مشترك للنهج البرنامجي بين الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمانحين الآخرين، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحقيق التعاون المتوقع على نطاق واسع من خلال وثيقة الدعم البرنامجي/ترتيبات تنفيذ الدعم البرنامجي. وبالرغم من أن هذه المسائل تعتبر جزءاً مؤقتاً من عملية التعلم، فإنها كانت مسؤولة إلى حد كبير عن بطء معدل تطور البرنامج خلال الدورة الخامسة.

٢٨ - ولتيسير فهم النهج البرنامجي واعتماده في مجال البرمجة القطرية، أعد البرنامج الإنمائي مبادئ توجيهية لوثيقة الدعم البرنامجي/ترتيبات تنفيذ الدعم البرنامجي (١٩٩٣)، وهي وحدة تدريبية، تتضمن فيديو للتدريب (١٩٩٤)، وأسهم في العمل المتعلق بالمبادئ التوجيهية المتصلة برصد وتقييم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنهج البرنامجي من خلال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية

(١٩٩٤). كما يتعاون البرنامج الانمائي مع مركز تورين التابع لمنظمة العمل الدولية في إعداد وحدة تدريبية للنهج البرنامجي لوكالات الأمم المتحدة في جنيف.

خامسا - حالة الموارد

٢٩ - عند منتصف المدة، التزمت معظم البرامج القطرية بنسبة عالية من مواردها من أرقام التخطيط الإرشادية القابلة للبرمجة بسبب عدد من العوامل: ارتفاع عدد الالتزامات المرحلة من الدورة الرابعة؛ وتخفيض الاستحقاقات من أرقام التخطيط الإرشادية بنسبة ٣٠ في المائة؛ واحتجاز مبالغ للاحتياطي البرنامجي، تبلغ نسبتها في المتوسط ٥ في المائة من الموارد القابلة للبرمجة. وكان الأثر الصافي لذلك هو الحد من قدرة البرامج على الاستجابة للفرص الجديدة، بما في ذلك معالجة المجالات ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للمجلس التنفيذي.

سابعا - اجراء المجلس التنفيذي

٣٠ - قد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علما بهذا التقرير.

المرفق الأول

موجز البيانات المالية المتعلقة بالالتزامات المقيدة على ضقات
أرقام التخطيط الارشادية في استعراض منتصف المدة

البلد	أرقام التخطيط الإرشادية المتاحة ^(١)	الالتزام عند منتصف المدة (٧)	كنسبة مئوية من (١) (٧)
الإمارات العربية المتحدة	غير متاح		
بنغلاديش	١٠٠ ٤٢٢	٨٧ ٠٧٧	Z٨٧
بوتسوانا	٤ ٤٤٧	١ ٠٧٠	Z٢٤
تشاد	٢٤ ٩٠٤	٢٢ ٦٣٣	Z٩١
تونس	٥ ٦٦٩	٤ ٨٧٤	Z٨٦
جزر سليمان	٥ ٤٦٢	٢ ٥٧١	Z٤٧
جزر القمر	٨ ٠٣٤	٨ ٤٠٤	Z١٠٥
جزر كوك	٥٩٥	٥٥٠	Z٩٢
ساموا	٤ ٩١٨	٣ ٠٣٨	Z٦٢
سوريا	١١ ١٨٤	٨ ٥٨٣	Z٧٧
سيشيل	٦٢٩	٦٣٦	Z١٠١
غواتيمالا	٦ ٨١٣	٤ ٧١٥	Z٦٩
فييت نام	٦٣ ٣٦٧	٤٣ ٨٧٤	Z٦٩
المغرب	١٧ ٢٥٢	١٥ ٧٢٩	Z٩١
ملاوي	٤٠ ٦١٠	٣٢ ٨٦٨	Z٨١
اليمن	٢٧ ٨٢٧	١٧ ٣٤١	Z٦٢

(أ) المرحل من الدورة الرابعة مضافا اليه رقم التخطيط الارشادي للدورة الخامسة معدلا بنسبة ٧٠ في المائة من الاستحقاق.

المرفق الثاني

الجدول الزمني لاستعراضات منتصف المدةلعام ١٩٩٥كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ١٩٩٥أوروبا

بولندا، مالطة، هنغاريا، البرنامج المشترك بين الأقطار - أوروبا

أفريقيا

أوغندا، بوركينافاسو، بوروندي، سوازيلند، غابون، غينيا، غينيا الاستوائية، الكامرون، كوت ديفوار، الكونغو، مالي، مدغشقر، النيجر، البرنامج المشترك بين الأقطار - أفريقيا.

آسيا والمحيط الهادئ

بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بوتان، جزر المحيط الهادئ المتعددة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الشعبية، الفلبين، فييت نام، ماليزيا، نيبال، البرنامج المشترك بين الأقطار - آسيا/المحيط الهادئ.

الدول العربية

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، السودان، سوريا، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأرجنتين، اكوادور، أنتيغوا/بربودا، أنغولا، أوروغواي، باراغواي، بليز، بنما، بيرو، جزر البحر الكاريبي المتعددة، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، شيلي، غرينادا، غواتيمالا، فنزويلا، كوبا، كوستاريكا، هندوراس، البرنامج المشترك بين الأقطار - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

البرامج العالمية والأقليمية

العالمية، الأقليمية.

تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥أوروبا

بلغاريا، رومانيا.

أفريقيا

اثيوبيا، بنن، تنزانيا، رواندا، زمبابوي، سانت تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا،
غينيا - بيساو، ليسوتو، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا.

آسيا والمحيط الهادئ

بابوا غينيا الجديدة، بالاو، تايلند، توفالو، توكيلاو، جزر مارشال، جمهورية كوريا، سري لانكا، فانواتو،
كمبوديا، ملديف، منغوليا، ميكرونيزيا.

الدول العربية

جيبوتي، ليبيا.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بربادوس، برمودا، تركس وكايكوس، جامايكا، جزر الانتيل الهولندية، جزر كايمان، سانت هيلانة، السلفادور،
مونتيسيرات، نيكاراغوا.

— — — — —

